Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

اجتماع برلماني بمناسبة
مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ
(مؤتمر الأطراف الـ26)
7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، غلاسكو

الوثيقة الختامية

1. نحن، البرلمانيون من جميع أنحاء العالم، المجتمعون في غلاسكو في الاجتماع البرلماني بمناسبة الدورة الـ26 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نعرب عن قلقنا العميق من أن الحاجة إلى اتخاذ اجراءات في أزمة المناخ قد أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، ونسعى إلى توسيع نطاق الدعوات الدولية للعمل المناخي المتضافر والمنسق من قبل جميع الدول. ونحث بشدة جميع الأطراف على جعل مؤتمر الأطراف الـ26 لتغير المناخ كنقطة تحول من خلال اعتماد وتنفيذ التزامات طموحة من أجل تعافٍ أخضر، شامل ومستدام للجائحة الذي يضمن أيضاً عدم تجاوز ارتفاع درجات الحرارة العالمية الـ 1.5 درجة مئوية. ينبغي أن تكون الإدارة المسؤولة للكوكب، ورفاهية الإنسان في صميم جميع الطموحات، والأنشطة السياسية.

2. تحت إشراف الاتحاد البرلماني الدولي، بعد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماع البرلماني في البرلمان الإيطالي واستجابة إلى النداء المشترك لمختلف القادة الدينيين والعلماء الذي قدمه قداسة البابا فرنسيس في 09 تشرين الأول/أكتوبر 2021، اجتمعنا بمناسبة مؤتمر الأطراف الـ26 في غلاسكو برئاسة المملكة المتحدة في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021. يعتمد موقفنا على النتائج العلمية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، بما في ذلك مساهمة مجموعة العمل الأولى لآب/أغسطس في تقرير التقييم السادس، الذي يظهر أن انبعاثات الغازات الدفيئة من أنشطة بشرية سابقة مسؤولة عن ارتفاع بحوالي 1.1 درجة مئوية من الاحترار. بالإضافة إلى ذلك، يرد في هذا

التقرير، الذي وصفه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس بـ"الإنذار الأحمر" للبشرية، تقر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشكل شبه مؤكد أن التغيير الذي لا رجعة فيه جاري بالفعل، فيتوقع أن تصل درجة الحرارة العالمية الـ 1.5 درجة مئوية من الاحترار أو تتخطى هذا الرقم بحلول العام 2040.

3. سيؤدي هذا الارتفاع في درجات الحرارة إلى أضرار لا رجعة فيها على كوكبنا وتعريض التنوع البيولوجي للخطر. يشكل التهديد بمثل هذه العواقب الوخيمة، بما فيها صحة الإنسان ورفاهيته، الدافع وراء تصميمنا المشترك على العمل. ولهذه الغاية، نؤيد جميع أهداف اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بشأن التكيف، وأساليب التنفيذ، والتخفيف من الآثار، مثل إبقاء إجمالي ارتفاع درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق المستوى الذي كانت عليه قبل عصر الصناعة. وندعم بشدة مطلب ضمان الوصول إلى صافي انبعاثات غازات الدفيئة الصفرية بحلول العام 2050. لا يمكن تحقيق الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية إلا من خلال التعاون الدولي، وإلزام جميع الدول بالتزامات طموحة مستندة إلى مبادئ الإنصاف، والمسؤوليات المشتركة لكن المتباينة، والقدرات ذات الصلة، في ظل مختلف الظروف الوطنية. ينبغي أن يشمل ذلك دعم الابتكار، ونقل التكنولوجيا، وكذلك، وتعزيز الشفافية والمساءلة، لا سيما من خلال الرقابة البرلمانية والتدقيق التشريعي.

4. تعتبر البرلمانات، بمهامها الأساسية التشريعية والرقابية والتمثيلية والمرتبطة بالموازنة، أساسية لضمان تنفيذ أهداف تغير المناخ الواردة في اتفاق باريس، تحت إشراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي وكذلك المكونات المتعلقة بتغير المناخ في أهداف التنمية المستدامة، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث. تشكل البرلمانات ضرورة لترجمة الالتزامات الدولية المتعلقة بتغير المناخ إلى إجراءات على المستوى القطري، وبما أن تغير المناخ هو قضية عالمية تتجاوز الحدود، فإن التعاون البرلماني القوي هو أمر بالغ الأهمية لإيجاد حلول دولية تضمن بأن تكون جميع البلدان قادرة على مواجهة هذه التحديات التي لا مفر منها. يشمل ذلك الحد من مخاطر الكوارث، والأحداث المتطرفة التي تتفاقم بسبب تغير المناخ، وإدارتها. كذلك، على البرلمانيين تأدية دور أساسي في ضمان أن السلطات الوطنية قد خططت للإدارة الشاملة للمخاطر التي يمكن أن تعالج مخاطر الكوارث المتعدِّدة الأخطار. في ضوء تنوع ولايات برلماناتنا ومهامها، يمكن للبرلمانيين أيضاً أن يسترشدوا بأساليب وقواعد العمل المشتركة،

بما في ذلك تلك التي ييسرها الاتحاد البرلماني الدولي ويعززها في شكل كتيبات، ومجموعة أدوات تم إنتاجها ليستخدمها البرلمانيون. وندعو جميع البرلمانيين إلى استخدام هذه الأدوات لضمان فحص الالتزامات المناخية الوطنية الخاصة ببلدانهم والالتزامات الدولية بشفافية، ومناقشتها على نطاق واسع، والأهم من ذلك، تأييدها بالكامل.

5. نشجع البرلمانات على تبادل أفضل الممارسات لإجراء تقييمات للأثر المناخي لجميع التشريعات كعملية روتينية. ستمكّن مثل هذه المتطلبات لمزيد من المساءلة البيئية البرلمانات في عملها لتشجيع زيادة تمويل القطاعين العام والخاص للبحث والتطوير، والاستخدام الأوسع لتكنولوجيات الطاقة النظيفة. باتت الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار في التكنولوجيات الخضراء لدعم الطاقة المتجددة والنقل المستدامة ووسائل الصناعة والإنتاج الغذائي المسؤولة بيئياً واضحة الآن ولا جدال فيها ويجب أن تكون في صميم عملية التخطيط الاقتصادي وأهداف التنمية لجميع الأمم.

6. نلاحظ أن البرلمانات في بعض البلدان قد أعلنت وجود "حالة طوارئ تتعلق بتغير المناخ"، مما شجع الحكومات على أن تكون أكثر طموحاً في أهدافها البيئية. تساعد المبادرات مثل هذه وغيرها من آليات الوصول الشاملة إلى الجمهور، مثل "لجان المناخ" التي يقودها الناس، وتعمل غالباً بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والحركات الشعبية والناشطين في مجال المناخ، في التأكيد على قيمة الأصوات البرلمانية. يجب أيضاً على البرلمانيين تشجيع نهج لجميع أفراد المجتمع لإدارة المخاطر الناشئة عن المناخ، والكوارث بشكل شامل. يعد الحوار والدبلوماسية البرلمانيين من خلال الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى ذات الصلة أمراً أساسياً لزيادة الوعي بتعقيدات التحديات المترابطة للمخاطر الناشئة عن المناخ، والكوارث والحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الآثار الخطيرة الواردة في مجتمعاتنا، حالياً، وفي السنوات القادمة.

7. بصفتنا مشرعين، يجب أن نضمن أن بلداننا يمكنها الاستفادة الكاملة من فرص التعافي الأخضر بعد كوفيد- 19. في حين أدت الجائحة إلى تفاقم أوجه الضعف وعدم المساواة القائمة، خاصة للنساء والفتيات، والفئات المهمشة، ومجتمعات الشعوب الأصلية، فقد ساعدت أيضاً في إعادة التأكيد على أهمية المجتمع الشامل، والعادل، والمستدام. توفر استراتيجيات التعافي وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الجائحة فرصة أساسية لا تتكرر إلا مرة واحدة في كل جيل لتقديم حلول خضراء لكل من التحديات الوطنية والأهداف الدولية المشتركة لا يمكننا تفويتها. يمكن أن توجهنا التعهدات المتفق عليها لمواجهة

التحديات المناخية نحو التعافي المستدام، وتجري الآن على نحو أكثر استعداداً وتصميماً على "إعادة البناء بشكل أفضل" لمصلحة الجميع. ويمكن تحقيق هذه الأهداف عبر تغيير عاداتنا، والحد من النفايات، وتشجيع الاقتصاد الدائري، وسلاسل الإمداد القصيرة. إن جميع البلدان مدعوة إلى مواصلة تعزيز وتحديث مساهماتها المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية، والاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وجعلها أكثر طموحة، ومتوائمة مع الظروف المتغيرة التي أوجدتها الجائحة وآثارها.

8. إذا علمتنا السنتين الماضيتين أي درس فهو أن "الوقاية خير من العلاج"، وهذا ينطبق على صحتنا بالقدر نفسه الذي ينطبق على صحة كوكبنا. من خلال سن القوانين، ومراقبة سياسات واستراتيجيات التعافي، للبرلمانيين دور أساسي في انتهاز الفرصة "لإعادة البناء بشكل أفضل"، وضمان أن تتماشى مساعي التعافي الاقتصادية الراهنة مع التزامات اتفاق باريس، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وأهداف التنمية المستدامة. تقدم الموافقة التشريعية حزم الحوافز الاقتصادية لكوفيد-19 الوطنية للبرلمانيين سبيلاً لتعزيز الاقتصاد المراعي للبيئة، وزيادة القدرة على مواجهة الكوارث، ومواءمة السياسات الاقتصادية، والبيئية.

9. يجب علينا أن ندرك أيضاً أن فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ يزيدان من مخاطر انتقال الأمراض الحيوانية المنشأ، التي يمكن أن تؤدي عواقبها إلى تفشي الأمراض الخطيرة والأوبئة. لذلك، يشكل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي العالمي خطراً كبيراً على الصحة العامة ورفاه البشر. من خلال اعتماد نماذج الاقتصاد الدائري واستخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام ومسؤول، يمكننا الحماية من الأوبئة المستقبلية وحماية السكان بشكل أفضل. إلى هذه الدرجة، ندرك أن الضغوط التي تتعرض لها الخدمات الصحية، لا سيما تلك الخاصة بالبلدان النامية، يمكن تخفيفها من خلال تدابير السياسة الخضراء، التي تكمل الجهود المبذولة لتحسين الوصول والمساواة من خلال التحرك نحو التغطية الصحية الشاملة.

10. نحن ندرك بأن القضايا البيئية شاملة، ولها آثار على جميع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، ويجب أن تكون العدالة المناخية، والإنصاف بين الأجيال محورية لتحقيق جميع أهدافنا وطموحاتنا الوطنية. ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المجموعات الأكثر ضعفاً وتهميشاً في مجتمعاتنا، لا سيما في الاعتراف بالالتزامات المنبثقة عن القرار التاريخي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021 الذي يعتبر أن الوصول إلى بيئة سليمة هو حق أساسي للإنسان. يجب

أن يكون العالم الذي سيرثه أولادنا أفضل، وأكثر إنصافاً للجميع، وليس عالم يجتاحه إخفاق سياساتنا، وهدر الفرص، والإنكار. ونلاحظ أن الجائحة العالمية قد شكلت حافزاً للبلدان لاعتماد نماذج أكثر شمولية واستدامة للاستهلاك والإنتاج لدفع الانتعاش الاقتصادي وتعزيز التماسك الاجتماعي والتصدي لتحديات تغير المناخ. يمكن تحقيق ذلك من خلال تخطيط حضري وريفي أكثر فعالية، وتسخير الإمكانات التي تقدمها الرقمنة لتوفير الخدمات وتلقيها عبر الإنترنت، وتخفيض الحاجة إلى السفر، وبالتالي تقليل الانبعاثات. كذلك، تعتبر تدابير التنمية الحضرية المستدامة أساسية للتصدي لآثار تغير المناخ على مجتمعات سكان الأحياء الشعبية الفقيرة إثر أوجه الضعف المحددة الخاصة بها. تعترف البرلمانات بالدور الرئيسي الذي تؤديه الحكومات المحلية في سياسات التخفيف من الآثار، والتكيف. ينبغي أن تعزز الشراكات القوية، والممولة كفاية مع النظراء والمؤسسات المعنية على الصعيد دون الوطني، لا سيما في الانتقال إلى صافي الانبعاثات الصفرية، وتشجيع التنمية المستدامة.

11. نعترف بالصلة بين تحسين حماية البيئة وتحسين رفاهية النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وفقًا لوكالات الأمم المتحدة، من المرجح أن تكون النساء ضحايا كارثة طبيعية أربعة عشر مرة أكثر ويشكلن 70% من الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر. إن حماية البيئة، إلى جانب التمكين الكامل والشامل للنساء، يمكن أن تخفف من هذا الظلم المنهجي. لإجراء هذا التغيير، ستحتاج المجتمعات إلى مواجهة الأعراف والعادات الاجتماعية القائمة التي تشكل عائقاً أمام حقوق المرأة، بالتوازي مع اعتماد سياسات أكثر مراعية للبيئة، من أجل تحقيق الظروف المنصفة والعادلة والشاملة للأجيال القادمة. يجب أن ندرك بشكل خاص الآثار البيئية التي تؤدي إلى التفكك الاجتماعي، مما قد يقوض الإنجازات في مجال المساواة بين الجنسين. يجب علينا الحذر من العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر، وتقليل فرص تعليم الفتيات، والزواج القسري والآثار السلبية على صحة الأم والوليد والطفل. يتمثل أحد التدابير الرئيسية للبرلمانات في تعزيز المساواة بين الجنسين في اتباع ممارسة وضع الموازنة الجندرية في تدقيقها وتخصيصها للأموال العامة، بهدف تعزيز العدالة الاقتصادية بين النساء والرجال.

12. يطرح تغير المناخ خطراً جسيماً للأمن البشري على عدة مستويات. ويمكن أن يشكل العمل المتضافر من أجل المناخ عاملاً أساسياً لتأمين الاستقرار، وتجنب أو تخفيف النزاعات، تفادياً للهجرة الناجمة عن تغيير المناخ، وحل النزاعات والأزمات الوطنية والإقليمية. يمكن أن يكون اتقاء المزيد من تغيير المناخ أيضاً عاملاً حاسماً في تأمين موجة جديدة وأكثر شمولاً للمشاركة المتعددة الأطراف، في حين

يقود الدعم من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية. يجب إيلاء اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وغيرها من الدول المعرضة لمخاطر جسيمة، إن لم تكن وجودية، بسبب مواطن ضعف جغرافية أو مناخية محددة. يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر وتأثيرات ظواهر الطقس المتطرفة والأخطار الطبيعية والجفاف والذوبان الجليدي السريع والحرائق الكبيرة إلى تفاقم تحديات التنمية ومحو عقود من التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ويجب إيلاء الاهتمام الواجب لقضايا الموارد المائية، كجزء حيوي من أي جهد عالمي لمعالجة آثار تغير المناخ. وفي السياق نفسه، يجب إعطاء أولوية أكبر لحماية المحيطات من خلال دمج السياسات المتعلقة بتغير المناخ، التخفيف والتكيف، والأمن البحري ومصائد الأسماك والتنوع البيولوجي للمحيطات كجزء من نهج عالمي متماسك، بالأخص لخدمة أفضل للمصالح الأطول أجلاً للدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمعات الساحلية.

13. نحن نؤيد بقوة هدف الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية. ولكننا قلقون في الوقت عينه بشأن التحديات المحيطة بتحقيقه. نحن ندرك ضرورة أن يكون لدى الحكومات أهداف متنوعة وخطط مناخية فردية بناءً على مبادئ الإنصاف، والمسؤوليات المشتركة لكن المتباينة، والقدرات ذات الصلة، في ظل مختلف الظروف الوطنية والمحلية. ومع ذلك، فإن هذا الحكم الخاص بمستويات مختلفة من الطموح ينبغي ألا يسمح بتقويض الجهود لتحقيق الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية عالمياً، وسنكون قلقين إذا حدث تسرب الكربون نتيجة لذلك. نحن نسلم أهمية وضع ثمن على انبعاثات الكربون من أجل الحد منها وتشجيع جميع البلدان على القيام بذلك استناداً إلى الظروف الوطنية لكل منها. تشكل الانبعاثات العابرة للحدود خطراً آخر على الطموح المناخي، إذ لم يتم أخذها في الحسبان حتى الآن في المفاوضات الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بصناعات الطيران والشحن. يتعلق ذلك أيضاً بالتأثيرات البيئية للتجارة العالمية، التي يجب أن تكون عاملاً أساسياً في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المستقبلية في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك أن تحفز هذه الاتفاقات التجارة الخضراء، وتعالج الأثر السلبي للإعانات، وتؤيد الفوائد الإيجابية للطاقة المتجددة، وتيسر نقل التكنولوجيا.

14. نحن ندعو إلى استحداث آلية لحساب الانبعاثات عبر الوطنية تقسم بشكل عادل وشفاف المسؤولية الوطنية عن هذه الانبعاثات في تقييم التخفيضات العالمية. كما نؤيد بشدة إنشاء آلية عابرة للحدود لرصد، واستعراض تنفيذ اتفاق باريس بهدف تقييم تقدم العالم المشترك نحو تحقيق هدف الاتفاق، وأهدافه طويلة الأجل، ونرحب بالمساهمة التي سيقدمها التقييم العالمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي ستنشر نتائجه في العام 2023. نحث البلدان إلى زيادة عمليات الرصد والإبلاغ القائمة، مثل رصد إطار سنداي، لإثراء الحصيلة العالمية. سيوفر اعتماد آلية سوق من خلال استكمال المادة 6 من اتفاق باريس أداة مهمة لمواجهة الإغراق البيئي وتوفير أسواق عالمية عاملة للكربون للتمكين من تحقيق أهداف خفض الانبعاثات الجماعية. يجب على هذه الآلية تجنب احتمال الحساب المزدوج، والتعبير عن الحاجة لفعالية التكلفة بما فيها من خلال المرونة في سوق الكربون.

15. من الضروري أن نحشد التمويل الكافي للمناخ في مؤتمر الأطراف الـ 26. إننا ندعو إلى تمويل إضافي، ويمكن التنبؤ به، ومستدام للبلدان النامية، ولا سيما أولئك المعرضين بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ ولديهم قيود كبيرة على قدراتهم، مثل البلدان منخفضة الدخل، والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتمكين هذه البلدان من التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ، التي هي شديدة التأثر بها. ندعو البلاد المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتهم القائمة، وبالأخص هدف حشد 100 مليار دولار أمريكي بصورة مشتركة كل سنة، بقصد تحسين التزامات التمويل مع الأخذ في الاعتبار المفاوضات التي ستبدأ خلال مؤتمر الأطراف الـ26 حول هدف التمويل الكمي المشترك الذي يبلغ 100 مليار دولار أمريكي كحد أدنى سنوياً. كضرورة ملحة، نحن نؤيد الآليات الطموحة، والشفافة للمساعدة المالية والتكنولوجية وبناء القدرات للبلدان النامية. يجب أن تهدف هذ الآليات إلى إزالة أي عقبات تحول دون الحصول على التمويل المخصص للمناخ لتمكين التنفيذ الفعال للسياسات المتعلقة بالمناخ مع التركيز بشكل رئيسي على التكيف، بدلاً من تخفيف الآثار. كما ندعم الاستثمار في العلم والتكنولوجيا الذي ينهض بعزل الكربون وتحويله إلى مواد أخرى كوسائل فعالة للتخفيف من آثار تغير المناخ.

16. نحث البلدان على إعادة التفكير في الهيكل المالي الدولي من خلال آليات مبتكرة. يجب أن يكون هيكل التمويل المناخي متعدد الأطراف عادلاً وشفافاً ومنصفاً وقائماً على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ويجب أن تدرك وتضمن إمكانية التنبؤ وتوافر الموارد المالية الكافية لتلبية الاحتياجات والأولويات التي تحددها

البلدان النامية، سواء للتخفيف أو التكيف. تعتبر موارد تمويل المناخ الجديدة والإضافية مهمة. يمكن أن تشمل بعض الأدوات المبتكرة حشد الموارد الميسرة وغير القابلة للسداد الموجهة من خلال المصارف المتعددة الأطراف والثنائية ذات العمليات المرنة والشفافة، والمدفوعات مقابل خدمات النظام البيئي، ومقايضة الديون للعمل المناخي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن النظر في إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة.

17. يجب أن يوفر التمويل المستدام مجالاً متكافئاً للبلدان الضعيفة، ونحث الأطراف على اتخاذ خطوات مهمة في استخدام شبكة سانتياغو، وتقديم المساعدة التقنية للمساعدة في تجنب الخسائر والأضرار وتقليلها ومعالجتها كجزء من نتيجة شاملة وطموحة لمؤتمر الأطراف الـ26. نحن ندرك العبء الإضافي الذي تلقيه المستويات المرتفعة من الدين العام على عاتق البلدان النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالمثل، من الضروري إنشاء أطر وآليات للتعامل بكفاءة وإنصاف وبشكل يمكن التنبؤ به مع حالات الديون التي لا يمكن تحملها. وندعو إلى منح حيز مالي أكبر وضمان القدرة على تحمل الديون حتى تتمكن هذه الدول من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بسياسة المناخ.

18. نؤكد على الدور الذي يؤديه العلم والتكنولوجيا في تنفيذ السياسات التي تدعم التكيف والتخفيف. وبشكل أكثر تحديداً، يمكن أن يؤدي تطوير النماذج التنبؤية للذكاء الاصطناعي إلى زيادة فهمنا للظواهر المعقدة لتغير المناخ والعواقب المستقبلية التي قد تنشأ عنها، مع حماية حقوق مواطنينا وحرياتهم، بما في ذلك حقوق الخصوصية. ونرحب بالاستثمار في هذه الموارد العلمية والتكنولوجية واستخدامها للمساعدة في مشاريع التحول في مجال الطاقة وسياسات التكيف والتخفيف من الآثار ودعم الجهود الشاملة لضمان نقل التكنولوجيا المناسبة إلى الدول النامية بما فيها الدول الضعيفة. بينما تتضاءل فرصة تأمين مسار الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية، لا يزال تحقيق ذلك ممكناً مع النشر الفوري والواسع النطاق لتكنولوجيات الطاقة الخضراء، والآمنة، والمستدامة، جنباً إلى جنب مع الالتزام الدولي لتسريع البحث والابتكار. كما ورد في أحدث تقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية، لا يمكن تحقيق انتقال سريع وواسع النطاق للطاقة من دون مشاركة المواطنين. يعد دعم المواطنين ومشاركتهم أمراً ضرورياً لضمان اعتماد وتمويل البدائل الخضراء والمستدامة، بما في ذلك الاستفادة الكاملة من التطورات في مجال الطاقة المتجددة.

19. يشكل تغير المناخ أيضاً تهديداً كبيراً للأمن الغذائي العالمي الذي يعتبر قلقاً بشكل خاص لأكثر سكان العالم ضعفاً، والشعوب الأصلية. يقلل أي انخفاض في التنوع البيولوجي وكذلك، أنماط الطقس المتغيرة من غلة المحاصيل ويؤدي إلى نقص الغذاء. في الوقت عينه، تعتبر الزراعة إحدى الدوافع الأساسية لفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ، مما يؤثر سلباً على الأمن الغذائي. وبالتالي، تحدد الاستجابة العالمية لتغير المناخ اليوم كيف نطعم الأجيال القادمة غداً. يجعل انعدام الأمن الغذائي هذا من المستحيل القضاء على الفقر وتحسين الغذاء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. نحن ندعم بقوة استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن التكيف والتخفيف في القطاعات الزراعية (التي تشمل المحاصيل، والماشية، ومصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والغابات) وندعو إلى التزام عالمي بمبادئها للمساعدة في تحويل أساليب الزراعة، والإنتاج الغذائي في البلدان النامية كأساس للعمل المناخي. في الوقت عينه، نشدد على أن وضع أنظمة الغذاء المستدامة، والصحية، والمتنوعة، والمرنة سيحدد تقدمنا في التوصل إلى أهدافنا المرتبطة بالمناخ والتنوع البيولوجي. بالتالي، ندعم نتائج قمة النظم الغذائية التابعة للأمم المتحدة، وتسليط الضوء على الحاجة إلى المزيد من الإجراءات الطموحة نحو تحقيق النظم الغذائية المستدامة عالمياً.

20. بتوحدنا بأهدافنا المشتركة وغاياتنا بصفتنا برلمانيين، اجتمعنا في غلاسكو بالتوازي مع مؤتمر الأطراف الـ26 لتأكيد التزامنا الراسخ بالديمقراطية والتعددية مع روح الاتحاد البرلماني الدولي العريقة. نحن نستفيد من مكانة الاتحاد البرلماني الدولي كأقدم منظمة سياسية متعددة الأطراف في العالم، التي تأسست على مبدأ هام بأن التعاون الدولي والحوار هما الوسيلتان الأكثر فعالية لمواجهة تحدياتنا العالمية المشتركة، كمنبر خاص بنا لإرسال رسالة واضحة لا لبس فيها. في مواجهة التهديد الوجودي المتمثل في تغير المناخ للعديد من الأشخاص الأكثر ضعفاً في بلداننا، حيث تخرج الدول من أحلك أيام جائحة كوفيد-19 برؤية متجددة وعزم على "إعادة البناء بشكل أفضل"، ونحث قيادتنا الوطنية والمفاوضين الخبراء لاغتنام اللحظة في غلاسكو. تواجهنا حالة طارئة وأمامنا ضرورة أخلاقية لنستفيد إلى أقصى حدّ من قيادة المملكة المتحدة والتزامها كرئيس لمؤتمر الأطراف، بالشراكة مع إيطاليا، لحل جميع القضايا العالقة من اتفاق باريس. مر زمن الوعود التي لا تتحقق، والتصريحات بلا مضمون، وثمة حاجة إلى العمل من دون أي تأخير إضافي. ينبغي علينا الضغط على حكوماتنا لتحقيق أعلى مستوى من الطموح لحماية كوكب الأرض وصون أمن مواطنينا وازدهارهم، الآن وللأجيال القادمة، وإبقائهم متمسكين بحزم في التزاماتهم.

PARLIAMENTARY MEETING ON THE OCCASION OF THE UNITED NATIONS CLIMATE CHANGE CONFERENCE (COP26)

7 November 2021, Glasgow

Outcome document

1. We, parliamentarians from around the world, gathered in Glasgow at the Parliamentary Meeting on the occasion of the 26th Session of the Conference of the Parties (COP26) to the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), express deep concern that the need to act on the climate crisis is becoming ever more urgent, and seek to amplify international calls for concerted and coordinated climate action by all States. We strongly urge all Parties to make COP26 a turning point by adopting and implementing ambitious commitments for a green, inclusive and sustainable pandemic recovery which also ensures global temperature increase does not exceed 1.5°C. Responsible stewardship of the planet and the wellbeing of humanity must be at the heart of all political ambition and activity.

2. Under the auspices of the Inter-Parliamentary Union (IPU), following the agreements achieved at the Parliamentary Meeting at the Italian Parliament and responding to the Joint Appeal of various religious leaders and scientists presented by His Holiness Pope Francis on 9 October 2021, we have assembled on the occasion of COP26 in Glasgow under the UK Presidency on 7 November 2021. Our position is founded on the scientific findings of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), including the August 2021 Working Group I contribution to the Sixth Assessment Report, which shows that greenhouse gas emissions from previous human activity are responsible for approximately 1.1°C of warming. In addition, in this report, described as a “code red” for humanity by the UN Secretary General Antonio Guterres, the IPCC states with virtual certainty that irreversible change is already underway, and that the global temperature is expected to reach or exceed 1.5°C of warming by 2040.

3. This rise in temperature would trigger irreversible damage to our planet and endanger biodiversity. The threat of such dire consequences, including for human health and well-being, drives our common determination for action. To this end, we endorse all the objectives of the Paris Agreement under the UNFCCC, on adaptation, means of implementation and mitigation, such as to keep the global average temperature rise well below 2°C above pre-industrial levels. We strongly support the requirement to secure net zero greenhouse gas emissions by 2050. Net zero can only be achieved through international collaboration, holding all nations to ambitious commitments based on the principles of equity and common but differentiated responsibilities and respective capabilities, in light of different national circumstances. This should include supporting innovation and technology transfer as well as strengthening transparency and accountability, notably through parliamentary oversight and legislative scrutiny.

4. Parliaments, with their core legislative, oversight, budgetary and representation functions, are key to ensuring the implementation of the climate change objectives contained in the Paris Agreement, under the auspices of the UNFCCC, as well as climate change related components of the Sustainable Development Goals and the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction. Parliaments are essential for the translation of international climate change commitments into country-level action, and as climate change is a global issue which transcends borders, strong inter-parliamentary cooperation is crucial for finding global solutions that ensure all countries can meet these unavoidable challenges. This includes mitigating and managing the risk of disasters and extreme events exacerbated by climate change. Parliamentarians also have an essential role to play to ensure that national authorities have planned for comprehensive risk-management that can address multi-hazard risks. Accounting for the diversity of our parliaments' mandates and functions, parliamentarians can also be guided by common working methods and norms, including those facilitated and promoted by the IPU in the form of handbooks and toolkits produced for the use of parliamentarians. We call upon all parliamentarians to use these tools to ensure that their countries' national climate commitments and international obligations are transparently scrutinized, widely debated and, most importantly, upheld in full.

5. We encourage parliaments to share best practice for undertaking climate impact assessments of all legislation as a matter of routine process. Such requirements for greater environmental accountability should empower parliaments in their work to encourage increased public and private sector funding for research and development, and wider utilization of clean energy technologies. The economic and social benefits of investing in green technologies to support renewable energy, sustainable transport and environmentally responsible means of manufacturing and food production are now clear and unquestionable and should be central to the economic planning and development objectives of all nations.

6. We note that parliaments in some countries have declared the existence of a "climate change emergency", which has emboldened governments to be more ambitious in their environmental goals. Initiatives such as these and other inclusive public outreach mechanisms, like people-led "climate committees", which often work in cooperation with non-governmental organizations, grassroots movements and climate activists, help underscore the value of parliamentary voices. Parliamentarians should also encourage an all-of-society approach to comprehensively manage climate and disaster risks. Parliamentary dialogue and diplomacy through the IPU and other relevant parliamentary organizations is key to raising awareness of the complexities of the interrelated challenges of climate and disaster risk and the need for urgent action to address the serious impacts on many of our communities, now and in the years to come.

7. As legislators, we must ensure our countries can take full advantage of the opportunities for a green post-COVID-19 recovery. While the pandemic exacerbated existing vulnerabilities and inequalities, particularly for women and girls, marginalized groups and indigenous communities, it also helped reaffirm the importance of an inclusive, equal and sustainable society. Post-pandemic recovery and rebuilding strategies provide an essential opportunity to advance green solutions to both national challenges and common international objectives that we cannot afford to miss. The agreed undertakings addressing climate challenges can guide us towards a sustainable recovery, now being better prepared and determined to "build back better" for the benefit of all. These goals can also be met by changing our habits, reducing waste, and encouraging a circular economy and short supply chains. All countries are encouraged to continue enhancing and updating their Nationally Determined Contributions, National Adaptation Plans and National Disaster Risk Reduction Strategies, making them more ambitious and aligned to address the changed circumstances created by the pandemic and its impacts.

8. If the last two years have taught us anything, it is that "prevention is better than cure", applying equally to our own health as it does to the health of our planet. By enacting laws and overseeing recovery policies and strategies, parliamentarians have a fundamental role in embracing the opportunity to "build back better", ensuring current economic recovery endeavours are aligned to the commitments of the Paris Agreement, Sendai Framework for Disaster Risk Reduction and the Sustainable Development Goals. Legislative approval of national COVID-19 economic stimulus packages offers parliamentarians an avenue for promoting a green economy, increasing disaster resilience and harmonizing economic and environmental policies.

9. We must also recognize that biodiversity loss and climate change increase the risk of zoonotic transmission, the consequences of which can lead to serious disease outbreaks and pandemics. Climate change and global biodiversity loss, therefore, pose a significant risk to public health and human well-being. By adopting circular economy models and using natural resources sustainably and responsibly, we can protect against future pandemics and better shield populations. To this degree, we recognize that the pressures placed on health services, particularly those of developing countries, can be alleviated by green policy measures, complementing efforts to improve access and equity through a movement towards universal health coverage (UHC).

10. We recognize that environmental issues are cross-cutting, with implications for all social, economic and security policies, and climate justice and intergenerational equity must be central to achieving all our national goals and ambitions. We must pay particular attention to the needs of the most vulnerable and marginalized groups in our societies, particularly in recognition of the obligations stemming from the landmark decision of the UN Human Rights Council on 8 October 2021 that access to a healthy environment is a fundamental human right. The world we leave our children should be one that is better and fairer for all, not one ravaged by our policy failures, missed opportunities and denial. The global pandemic has created an incentive for countries to adopt more inclusive and sustainable models of consumption and production to drive economic recovery, enhance social cohesion and address climate change challenges. This can be achieved through more effective urban and rural planning, harnessing the potential offered by digitalization to provide and receive services online, reducing the need to travel and, as a result, cutting emissions. Sustainable urban development measures are also vital to address climate impacts on slum-dwelling communities due to their specific vulnerabilities. Parliaments acknowledge the vital role played by local governments in mitigation and adaptation policies. They must promote strong, adequately financed partnerships with counterparts and institutional stakeholders at the sub-national level particularly in transitioning to net zero and encouraging sustainable development.

11. We recognize the correlation between better environmental protection and improving the well-being of women and girls around the world. According to UN agencies, women are fourteen times more likely to be victims of a natural disaster and make up 70% of people living below the poverty line. The protection of the environment, coupled with full and complete empowerment of women, can mitigate this systemic injustice. To make this change, societies will need to confront existing social norms and habits which obstruct women's rights, in parallel to adopting more environmentally sensitive policies, in order to achieve equity, justice and inclusive conditions for future generations. We must be particularly mindful of environmental impacts leading to social dislocation, which might undermine achievements in gender equality. We must guard against sexual and gender-based violence, reduced opportunities for girls' education, forced marriages and negative impacts on maternal, newborn and child health. A key measure for parliaments in promoting gender equality is to follow the practice of gender budgeting in their scrutiny and allocation of public finances, with the aim of promoting economic equity between women and men.

12. Climate change poses a serious risk to human security at many levels. Concerted climate action can be key to securing stability, avoiding or mitigating conflict, preventing climate-induced migration, and resolving national and regional conflicts and crises. Preventing further climate change can also be a crucial factor in securing a new and more inclusive wave of multilateral participation, while driving support for the socio-economic advancement of developing countries. Special attention must be paid to Small Island Developing States (SIDS), Landlocked Developing Countries (LLDCs) and other States susceptible to serious, if not existential, risk because of specific geographic or climatic vulnerabilities. Sea-level rise, extreme weather events, natural hazards, drought, rapid glacial melt, wildfire and flood all exacerbate development challenges and erase decades of social and economic progress. Due attention must be paid to water resource issues, as a vital part of any global effort to address the impacts of climate change. In the same regard, there must be greater priority accorded to the protection of oceans by integrating policy on climate change, mitigation and adaptation, maritime security, fisheries, and ocean biodiversity as part of a cohesive global approach, particularly to better serve the longer-term interests of SIDS and coastal communities.

13. We strongly support the goal of reaching net zero. At the same time, we are aware of the challenges surrounding its achievement. We recognize the necessity for governments to have varied targets and individual climate plans based upon the principles of equity and common but differentiated responsibilities and respective capabilities, in the light of different national and local circumstances.

However, this provision for varying levels of ambition should not undermine efforts to achieve net zero globally, and we would be concerned if carbon leakage occurred as a result. We recognize the important role of putting a price on carbon emissions to achieve reductions and encourage all countries to do so based on their respective national circumstances. Another risk to climate ambition is transnational emissions, which so far have not been accounted for in international negotiations, particularly those of the aviation and shipping industries. This is also relevant to the environmental impacts of global trade, which must be a core factor considered in future multilateral trade negotiations at the World Trade Organization (WTO), including that such agreements incentivize green trade, address the negative impact of subsidies, endorse the positive benefits of renewable energy and facilitate technology transfer.

14. We call for the introduction of a mechanism to calculate transnational emissions which fairly and transparently apportions national responsibility accounting for these emissions in assessing global reductions. We also strongly support the creation of a transnational mechanism to monitor and take stock of the implementation of the Paris Agreement with the aim of assessing the world's collective progress towards achieving the purpose of the Agreement and its long-term goals, welcoming the contribution which will be made by the first UNFCCC Global Stocktake, publishing its findings in 2023. We urge countries to maximize existing monitoring and reporting processes, such as the Sendai Framework Monitor, to feed into the Global Stocktake. The adoption of an equitable market mechanism through the finalization of Article 6 of the Paris Agreement will provide an important tool to counteract climate dumping and provide for functioning global carbon markets to enable achievement of collective emissions reduction targets. This mechanism must avoid the risk of double counting and reflect the need for cost efficiency including through flexibility in the carbon market.

15. It is essential that we mobilize sufficient climate finance at COP26. We call for increased, predictable and sustainable financing for developing countries, especially those that are particularly vulnerable to the adverse effects of climate change and have significant capacity constraints, such as least developed countries and SIDS, so that these countries can adapt and mitigate the effects of climate change, to which they are vulnerable. We call on developed countries to meet their existing climate commitments, in particular the goal of jointly mobilizing USD 100 billion each year in order to improve confidence in funding commitments, taking into account the negotiations that will begin during COP26 on the new collective quantified funding goal from a floor of USD 100 billion a year. As an urgent necessity, we support ambitious and transparent mechanisms for financial, technological and capacity-building cooperation with developing countries. These mechanisms should aim to remove any obstacles to accessing dedicated climate-related financing to enable the effective implementation of climate policies with a key focus on adaptation rather than mitigation. We also support investment in science and technology that advances carbon sequestration and conversion to other materials as effective means of climate change mitigation.

16. We urge countries to rethink the international financial architecture through innovative mechanisms. The multilateral climate finance architecture must be fair, transparent, equitable, and based on the principle of common but differentiated responsibilities. It must recognize and ensure the predictability and availability of sufficient financial resources to meet the needs and priorities identified by developing countries, both for mitigation and adaptation. New and additional climate finance resources are important. Some innovative instruments could include the mobilization of concessional and non-reimbursable resources channelled through multilateral and bilateral banks with agile and transparent processes, payments for ecosystem services and debt swaps for climate action. In addition, the reallocation of Special Drawing Rights could be considered.

17. Sustainable finance should create a level playing field for vulnerable countries, and we urge the Parties to make significant steps in utilizing the Santiago Network for the provision of technical assistance to help avert, minimize and address loss and damage as part of an inclusive, comprehensive and ambitious COP26 outcome. We recognize the additional burden that high levels of public debt place on developing countries, particularly SIDS. Likewise, it is necessary to establish frameworks and mechanisms to deal efficiently, equitably and predictably with situations of unsustainable debt. We call for greater fiscal space to be granted and for debt sustainability to be guaranteed so that these States can meet their climate policy commitments.

18. We emphasize the role that science and technology play in implementing policies that support adaptation and mitigation. More specifically, the development of Artificial Intelligence (AI) predictive models can increase our understanding of complex climate change phenomena and the future consequences they may have, all the while protecting the rights and freedoms of our citizens, including privacy rights. We welcome investment in, and use of, such scientific and technological resources to assist energy transition, adaptation and mitigation policies and projects, and support comprehensive efforts to ensure appropriate technology transfer to developing countries, including vulnerable States. While the opportunity to secure a net zero pathway is narrowing, it is still possible to achieve with the immediate and large-scale deployment of green, safe, sustainable and efficient energy technologies, combined with an international commitment to accelerate research and innovation. As stated in the most recent report by the International Energy Agency (IEA), a fast and large-scale energy transition cannot be achieved without citizen engagement. The support and participation of citizens is essential to ensure the adoption and financing of green and sustainable alternatives, including taking full advantage of advances in renewable energy.

19. Climate change also poses a significant threat to global food security, which is a particular concern for the world's most vulnerable populations and indigenous peoples. Any loss in biodiversity, as well as changing weather patterns, reduces crop yields and results in food shortages. At the same time, agriculture is one of the main drivers of biodiversity loss and climate change, adversely affecting food security. The global response to climate change today, therefore, determines how we feed future generations tomorrow. Such food insecurity makes it impossible to eradicate poverty, improve nutrition and achieve the Sustainable Development Goals. We strongly support the Food and Agriculture Organization's strategy on adaptation and mitigation in agricultural sectors (encompassing crops, livestock, fisheries and aquaculture, and forestry) and call for a global commitment to its principles of assisting the transformation of farming and food production methods in developing countries as a key to climate action. At the same time, we stress that designing sustainable, healthy, diverse and resilient food systems will determine our progress in reaching our climate and biodiversity goals. We therefore support the outcomes of the United Nations Food Systems Summit and highlight the need for further ambitious actions towards sustainable food systems globally.

20. United by our common goals and purpose as parliamentarians, we have gathered in Glasgow in parallel to COP26 to reiterate our abiding commitment to democracy and multilateralism in the long-standing spirit of the IPU. We utilize the IPU's standing as the world's oldest multilateral political organization, founded on the important principle that international cooperation and dialogue are the most effective means to address our common global challenges, as our platform to send a clear and unequivocal message. Faced with the existential threat of climate change to many of the most vulnerable people in our countries and as nations emerge from the darkest days of the COVID-19 pandemic with renewed vision and resolve to "build back better", we urge our respective national leadership and expert negotiators to seize the moment in Glasgow. An emergency confronts us and we face a moral imperative to take the fullest advantage of the United Kingdom's leadership and commitment as COP President, in partnership with Italy, to resolve all outstanding issues from the Paris Agreement, the time for empty promises and hollow pronouncements has passed and action is needed without any further delay. We must pressure our governments to attain the highest level of ambition to protect the planet and safeguard the security and prosperity of our citizens, now and for future generations, and hold them resolutely to their commitments.